مع منحها حق الاستعانة باللجنة التشريعية بشأن التعامل مع هذه التقارير

إعادة مشاريع «ميزانيات الجهات» المرفوضة إلى «الميزانيات» البرلمانية

■ الحريص: في مجلس 99 أثيرت مشكلة العجز الاكتواري وتبين أنها حجة واهية وأن الأمر كان اختلاساً

عيسى الكندري مترئساً جانباً من الجلسة

جانب آخر من الجلسة

■ البابطين: مؤسسة التأمينات الاجتماعية تدير استثمارات بقيمة 28 ملياراً وبها مدقق حسابات واحد

حماد متحدثاً أثناء الجلسة

■ مدير التأمينات: بعض الملاحظات تم اتخاذ إجراءات بتسويتها والشكر موصول للجهات الرقابية

■ المؤسسة قامت بتنفيذ مخرجات حوكمة قطاع الاستثمار وتعزيزه بالكفاءات الوطنية وذوي الخبرة والاختصاص

يقرن الموظف بالأهداف الموضوعة له ليكون العامل الفصل له في ترقيته او عزله، هذا بدلا من محاسبة وزير غير مسؤول فعلا.

– مبارك الحريص: هناك مفهوم خاطئ لدى المؤسسة من انها اموال عامة ولكن هي اموال المؤمن عليهم ولكنها تاخذ صفة الأموال العامة لأن من يشرف عليها جهة حكومية وتدار من مرفق عام.

وأضاف: هي أموال خاصة بالأساس، مؤسسة التامينات لا بد أن تفهم انه عندما يأخذ المواطن أموالا منها فهي أمواله هي التي استقطعتها الدولة منذ عشرات السنين.

وقال الحريص: في مجلس 99 أثيرت مشكلة العجز الاكتواري، وكان المدير السابق يطرح مشكلة وحجة العجز الاكتواري واتضح انه اختلاس وليس عجزا اكتواريا، فلا نخيف الناس بهذه الحجة.

وأضاف: التوظيف الوجود لا يتماشى مع الشباب، ولا يوجد كويتي في الشركات الكويتية بالخارج، كلها عن طريق مكاتب أجنبية في المحاسبة وأكثر الاختلاسات بسبب التنفيع.

– محمد الجبري (وزير الأوقاف وزير البلدية): التقرير الخاص بهيئة الزراعة به كثير من الملاحظات وملاحظات النواب محقة، ولكن هناك إجراءات تم اتخاذها في اقل من 3 اشهر عندما اوكلنا باستلام هيئة الزراعة.

وأضاف: كانت هناك مخالفات كثيرة لكن قمنا بإصلاحات كثيرة، ولإيماننا بدور الجهات الرقابية في تنمية قدرات مؤسسات الدولة قمنا بالآتي:

– إجراء تغييرات في قيادات الهيئة.

– إعادة تشكيل مجلس الإدارة، البعض منهم كان متقاعسا ولم يوفق في مهمته وارتأينا إنهاء جميع الوكلاء المساعدين لما وجدنا من مخالفات.

– إصدار قرار بتاريخ 20 مارس لتشكيل فريق عمل لمعالجة المخالفات الواردة في ديوان المحاسبة.

– في تاريخ 5 ابريل صدر قرار بتشكيل لجنة تحقيق تختص بمخالفات ديوان المحاسبة.

– كلفنا اللجان بسرعة رفع التقارير والتوصيات حيال المخالفات ومعظم اللجان انتهت.

– وقعنا جزاءات تاديبية على عدد من المسؤولين وتوقيع جزاء 5 ايام لأعضاء اللجنة السابقة لعدم الرد على ملاحظات الديوان.

– شكلنا لجنة جديدة لمعالجة المخالفات. وأحلنا مسؤولين على النيابة العامة، وقررنا إجراء تدويرا شاملا وتم تفعيل الرقابة الداخلية في الهيئة، من خلال إنشاء إدارة الرقابة والتفتيش.

– استردينا مبالغ مالية بدون وجه حق، وتوقيع غرامات على الشركات.

– شكلنا فريق عمل محايد من خارج الهيئة في 9 ابريل لمباشرة فحص كافة المناقصات والعقود، و54 ٪ من ملاحظات الديوان خاصة بالعقود والمناقصات والحيادية شكلناها من خارج الهيئة لكي يحاسب المخطئ.

وتم تكليف الفريق بفحص عقد الزور من الرقابي البحري من بداية الطرح لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأضاف الجبري: في شهر أغسطس 2016 تم منح 18 قسيمة صناعية لأشخاص دون سند قانوني وتمت إحالة الموضوع إلى النائب العام، وتشكيل فريق عمل لاسترداد قسائم الثروة الحيوانية وخاطبنا لجنة إزالة التعديات لإزالتها في منطقة كبد.

وقال الجبري: تمت مخاطبة ديوان المحاسبة في 24 ابريل 2017 لإطلاع الديوان على ما تم من إجراءات لتصحيح المخالفات وقام الديوان بالاجتماع مع الهيئة وبلغت نسبة تلافي ملاحظات الديوان أكثر من 70 ٪ وأنا مسؤول عن هذا الكلام أمام مجلسكم الموقر وخلال الايام القليلة المقبلة سنتلافى أكثر من 90 ٪ من الملاحظات.

– أحمد الفضل: الموضوع لا ينتهي بإزالة المخالفة ولكن بإزالة المخالف فهناك أشخاص معششون في هيئة الزراعة، ومن الآن انظر في الموظفين الكبار الذين «دار مدارك».

– د. خليل ابل: كان هناك تقريران في لجنتي تحقيق في المجلس السابق عن الهيئة واوصت بإحالة اعضاء اللجان في الهيئة إلى النيابة بتهمة التلاعب في ملفات، ونشكرك على إحالة المسؤولين المخالفين إلى التلاعب، وأطلب منك أن تركز على مفهوم الأمن الغذائي.

– رياض العدساني (مقرر لجنة الميزانيات): اللجنة باجماع اعضائها رفضت الحساب الختامي وميزانية الهيئة بسبب عدم التعاون مع الجهات الرقابية، وعدم مواقاة الديوان بمحاضر لجان التحقيق، وكثرة الملاحظات في العقود والمناقصات.

وأضاف: لقد تم تسوية 4 ٪ وتسوية جزئية بنسبة 6 ٪ و90 ٪ لم يتم تسويتها من الملاحظات، وعدم قيام الهيئة بإنجاز الهدف الذي انشئت لتحقيقه فيما يخص نسبة الاكتفاء من البيض والأعلاف واللحوم والأسماك.

وقال العدساني: المصروفات في 2015/2016 بلغت 104 ملايين دينار والإيرادات 6 ملايين دينار، والوزير جديد والإدارة أغلبيتهم جدد وجزء بسيط قديم.

– محمد الدلال: المشكلة مشكلة فردية، وجهود الوزير مشكورة اي ان الوزير تم سلب منه الحقيبة تغير الوضع كله، اي ان هذه المخالفات لها نظم لتنظيم المعاملات كلها ولا يجوز ان تكون في يد المدير او القيادي، اسوأ التقارير تقرير هيئة الزراعة وآمل أن نسمع مثل هذا التعهد الواضح من الوزير.

– خالد الشطي: اريد تعهدا من الوزير بشان دعم الإعلاف، فهناك 102 مليون دينار كويتي خلال 5 سنوات، فهل سيتعهد بوقف هذا الهدر ام لا، لا يمكن ان يكون دعم الإعلاف بهذا المبلغ ولا يتناسب مع عدد رؤوس الأغنام الموجودة في الكويت لان اغلب اللحوم مستوردة وليست محلية.

– عبدالله الرومي: كم المخالفات في الهيئة لا يمكن قبوله مهما بلغت جراة وقوة الموقف لا يمكن ان تبلغ هذه المخالفات إلا بسياسة حكومة، ومهما اجتهدت إذا لم تتغير السياسة فستبقى المشكلة قائمة، ومن العيب ان تحدث هذه المخالفات من حكومة متاط بها تنفيذ القوانين.

– الحميدي السبيعي: نريد إيقاف ميزانيات الجهات غير المنتجة، لكن الأخ محمد الجبري قام بتعديل 60 إلى 70 ٪ من هذه المخالفات قارى انه لا بأس، فلتعمله الفرصة ويتعهد بحل هذه الامور خلال فترة وجيزة.

– عادل الدمخي: رفضنا الميزانية بالإجماع، والسيوم الوزير أتى باصلاحات ولكن إذا تقبل يأتيك امر من فوق بإعطاء فلان مزرعة وفلان قسيمة بورقة او بدون وجه حق، فلا طبنا ولا غدا الشر.

وأضاف: هذه أموال عامة وأمن غذائي، لا بد ان تكون صريحين مع الشعب، وحتى من تم اعطائه مزرعة ولم يستغلها في توفير الأمن الغذائي يجب أن يحاسب، ويجب أن يكون هناك تعهد واضح.

– خليل الصالح: الوزير ورث إرثا ثقيلا، وواضح خطواتك الإيجابية، ووراءك النواب، ولكن ما زال هناك اشخاص موجودين أساءوا للبلد والشعب، اتمنى ان تكون هناك عدالة في توزيع الحيازات في عهدك، ونحن معك في خطواتك الإصلاحية.

– صالح عاشور: كل الجهات الحكومية مكتوب امامها «غير جادة في تسوية الملاحظات» ونتمنى من الجهات ان تتلافى ذلك، وثقتنا كبيرة في الوزير والمخالفات ليست في عهده، ولكنك مسؤول عن إصلاح الوضع وأما ان تنجح او لا تنجح.

وأضاف: انت أمام تحد شخصي وتحد أمام الشعب الكويتي ومسؤوليتك السياسية إصلاح وضع انت لست مسؤولا عنه بل تم في السابق، وهناك اناسا مخلصون ولا بد من تشجيعهم والمخطئون لا بد من اتخاذ إجراءات قانونية بحقهم.

– علي الدقباسي: هناك شركات عالمية بضاعتها في كل بيت وليس لديها أي مشاكل ولكن عندنا حكومة تنازلت عن اختصاصاتها للهيئات ومن الطبيعي ان تحدث كل هذه المشاكل، الحكومة سياستها خاطئة تقوم على التنفيع.

وأضاف: من ينتظر تعهدات من الحكومة لن يكون هناك شيء ما لم تتغير السياسات إلى إجراءات عقابية وثوابية، ولن أصوت بالموافقة على أي ميزانية.

– حمدان العازمي: الوزير يتخذ إجراءات إصلاحية لكن اتمنى ان يوقف توزيع المزارع والقسائم إلا بمستند رسمي لانه المسؤول الاول والأخير، ولا بد من تحويل إلى النيابة لاي موظف مقصر.

وأضاف: تكلمت عن معاناة 43 شخصا اصحاب مزارع، 3 سنوات لم يجدوا حلا، اتمنى في عهد الجبري حل المعاناة في اسرع وقت، 8 ملايين متر تعطونها أشخاص غير مستحقين، لكن هؤلاء مستحقون ولا يجوز حرمانه الآن، هم أهل المزارع الحقيقيون لا بد من إيجاد حل فهم مواطنون لهم حق.

– سعدون حماد: بعد التدقيق اتضح لنا ان هذه المخالفات تمت في عهد وزراء سابقين ولا يتحملها الوزير الحالي، والوزير الحالي اجرى العديد من الإصلاحات ولذلك لنعطه الفرصة في الإصلاحات فهو من خلال فترة وجيزة تمكن من إصلاح 70 ٪ من المخالفات.

– شعيب المويزري: هدف الهيئة هو الأمن الغذائي ولكن المواطنون يعانون من مشاكل منها محاربة صيادي الأسماك والمزارعين انتاجهم يرمى بالشوارع، ومربي الماشية يجدون مشاكل كثيرة مع الهيئة.

وتساءل المويزري: لماذا يحال الموظفين الأكفاء على التقاعد؟ لماذا تم إحالة بعض الناس الممتازين للتقاعد، انت المسؤول لانك اتخذت القرار دون دراسة.

– محمد هايف: أشكر الوزير على قراراته وإعادته بعض الحقوق وتلافي المخالفات ومن المهم ان يكون الكم الهائل من الانتقادات يحول إلى القرارات التي تتخذ في اجتثاث الفساد وان يكون هناك مسؤول لا يسمح باي فساد، والقرارات التي تأتي من الخارج يجب أن تنتهي تماما.

– مبارك الحجرف: الهيئة مليئة بالفساد، والهدف الأساس من إنشائها هو توفير الأمن الغذائي ونحن نستورد جميع غذائنا وهنا علامة استفهام كبيرة، وفي ظل الوضع الاقليمي في المنطقة لا بد ان نحرص على مصادر الغذاء وارزاق الناس.

وأضاف: الهيئة لم تحقق اكتفاء ذاتيا إلا في «البيض» في دول أوروبا هناك اهتمام كبير بالأمن الغذائي.

– د. محمد الحويلة: بعدما استمعنا لعرض الوزير وتعهداته في تطوير اداء الهيئة فنحن ندعم اي خطوة إيجابية، هناك فساد ومشاكل تراكمية اثر على ادائها في السنوات الماضية، وندعم كل خطوة إصلاحية يقوم بها وزير البلدية، ودعم الأمن الغذائي مهمة ليست سهلة ويفترض التحرك في عملية تعزيز الأمن الغذائي.

وأضاف: نحن نفتقر إلى رؤية واضحة في عملية الأمن الغذائي وتعظيم إيرادات الدولة واستثمار في القطاع الحيوي الحساس وزيادة الرقعة الزراعية.

– خالد العتيبي: تجاوزات هيئة الزراعة كثيرة وكانت في عهد الوزير السابق ولم تكن في عهد الوزير الحالي، وتشد على يديه، هناك قيادات في الهيئة اثرت على عمل الوزير وعليه احالتها إلى التقاعد أو التجميد.

وأضاف: نعتقد ان الوزير قادر على محاربة الفساد الموجود بالهيئة ويستطيع ان يرتقي بهذه الهيئة وتغيير سياستها السابقة وكلنا أمل أن يتلافى الملاحظات.

– عبدالله فهاد: لا يوجد أي رقابة مالية في الهيئة وهناك كثير من القصور بها، وبعض التوزيعات لأناس معنيين، وهذا نوع من أنواع مصدر الرزق غير المشروع، يفترض على الوزير أن يكون هذا الموضوع نصب عينيك.

وأضاف: الأمن الغذائي والحيواني والزراعي لابد ان يكون من الأولويات لدى الدولة.

– محمد الجبري (وزير الأوقاف وزير البلدية) : بدأنا بخطوات إصلاحية وسنستمر ولن يكون في الهيئة أي شيء مخالف للقانون وسيتم القضاء على كل المخالفات وتتعهد بأن يتم تلافي كافة الملاحظات.

– رياض العدساني(مقرر لجنة الميزانيات) : عدم سحب الحيازات المخالفة، وسبق أن شددت اللجنة في تقريرها السابق باتخاذ كافة الإجراءات القانونية بسحب الحيازات الزراعية المخالفة وتشريعات الهيئة تمكنها من هذا السحب.

وأضاف: الهيئة لم تلتزم بعملية سحب الحيازات والتي كانت مقررة من 30 إلى 40 ٪ وما زالت اعلانات تاجير الحيازات متوافرة واستغلالها لاغراض غير مخصصة للغرض الأساس.

– د. جمعان الحربش: نريد ان نسمع راي الوزير في كلام الأخ مقرر اللجنة بشأن سحب الحيازات.

– الوزير محمد الجبري: تم اتخاذ إجراءات سحب 18 جاخورا ، واي امر سنري فيه مخالفة سنتخذ الإجراءات المناسبة، وماضون في تعديل باقي الملاحظات، ولن نسمح بوجود اي شيء مخالف للقانون ورسمنا استراتيجية مع المسؤولين الجدد.

– رياض العدساني: ميزانية هيئة الزراعة والثروة السمكية 2018/2017:

– المصروفات 98 مليونا و185 الف دينار.

– الإيرادات 7 ملايين دينار و143 الف دينار.

– زيادة المصروفات والإيرادات 91 مليونا و42 الف دينار.

وجرى التصويت على ميزانية هيئة الزراعة وكانت النتيجة، الحضور 45، موافقون 33، غير موافقين 12، موافقة على القانون والتوصيات ويحال الى الحكومة.

– مرزوق الغانم: ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة.

استئناف الجلسة والمجلس يبدأ مناقشة تقرير لجنة الميزانيات بشأن الحساب الختامي والميزانية الخاصة بمؤسسة التامينات الاجتماعية:

– رياض العدساني (مقرر لجنة الميزانيات): بالنسبة لحريق الري اتمنى على الحكومة إصدار بيان متكامل في هذا الشان.

– وزير المالية انس الصالح: مدير عام المؤسسة وفريقه كانوا متواجدين لاخذ كافة الملاحظات وسوف يوضحون إجراءاتهم لتخفيض هذه الملاحظات.

– حمد الحميضي (مدير عام مؤسسة التامينات الاجتماعية): بعض الملاحظات تم اتخاذ إجراءات بتسويتها، والشكر موصول للجهات الرقابية للدور الذي يقومون به والمؤسسة ترغب في معالجة كل ما اثير أو سجل من ملاحظات وبذل الجهد المتواصل في تحقيق ذلك.

وقال الحميضي: قامت المؤسسة بتنفيذ مخرجات حوكمة قطاع الاستثمار وتعزيزه بالكفاءات الوطنية وتم تعيين عدد من ذوي الخبرة والاختصاص وتم شغل معظم الوظائف الإشرافية بما يفعل الدور الرقابي وتم إعداد المواثيق والسياسات ذات الصلة، وقامت المؤسسة بإنشاء إدارة للحوكمة وفحص ومراجعة الاستثمارات وعرض النتيجة على لجنة الإستثمارات.

وأضاف: بالنسبة لانخفاض العائد من مليار دولار إلى 21 مليونا فان السبب الرئيسي نتائج الاسواق العالمية من مارس 2015 إلى مارس 2016، وبالنسبة للتوظيف نعم هناك عدد من الوافدين ولكنها في وظائف بسيطة، وفيما يخص الودائع كانت بسبب سداد الدولة للعجز الاكتواري وزاد مقدار الكاش وزادت الودائع.

وذكر انه تم توظيف هذه الودائع على اساس تجاري بحت ليحقق العوائد الأفضل، وبالنسبة لمصروفات الاستثمارات نعم لم تتغير لان معظمها يتعلق بالمحافظ فان قيم المحافظ لم تتغير بسبب زيادة المصروفات القانونية.

وأضاف: كل قرارات الاستثمار تتخذ من قبل لجنة الاستثمار وحتى الإدارة العامة بالمؤسسة لن تقرر اي شيء إلا بالرجوع إلى لجنة الاستثمار، والتعيينات تتم وفق الإعلان عن جميع الوظائف ولا يتم شيء مباشرة إلا برقابة ديوان الخدمة المدنية.

– مرزوق الغانم: ارحب بوفد الصداقة بالبرلمان التشيلي ونقول لهم نزلتهم اهلا وحللتم سهلا.

– الشيخ محمد العبدالله: الحكومة أيضا ترحب بالوفد البرلماني من جمهورية تشيلي الصديقة ونتمنى مزيدا من التعاون.

عدنان عبد الصمد (رئيس لجنة الميزانيات): مؤسسة التامينات الاجتماعية: الإيرادات 4 مليارات و 562 مليونا و161 الف دينار، المصروفات 2 مليار و975 مليونا، هناك زيادة في الإيرادات 1 مليار و586 مليونا و368 الف دينار.

وجرى التصويت على ميزانية مؤسسة التامينات الاجتماعية، وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 44، موافقون 17، غير موافقين 27، عدم موافقة على الميزانية والحساب الختامي لمؤسسة التامينات.

– مرزوق الغانم: يفترض ان يعرف الجميع تداعيات هذا الأمر ولا يُقلل دور الانعقاد إلا باعتماد الميزانية وساراجع الراي القانوني وساوافيكم فيه.

عدنان عبد الصمد(رئيس لجنة الميزانيات): هيئة القوى العاملة 2018/2017: المصروفات 45 مليونا و665 الف دينار، الإيرادات 32 مليونا و505 الاف دينار، وهناك زيادة المصروفات (التمويل) 13 مليونا و160 الف دينار وتغطى من ميزانيات الإدارات والوزارات.

وجرى التصويت على ميزانية هيئة القوى العاملة وكانت النتيجة كالتالي:الحضور 48، موافقون 37، غير موافقين 11، موافقة على مشروع القانون والتوصيات الواردة بالتقرير.

عدنان عبد الصمد : ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية 2016/2017 : المصروفات 47 مليونا و452 الف دينار، الإيرادات 14 مليونا و723 الف دينار، هناك زيادة في المصروفات بقيمة 32 مليونا و729 الف دينار.

وجرى التصويت نداء بالاسم على مشروع القانون بميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية 2017/2018 وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 50، موافقون 40، غير موافقين 10، موافقة على التقرير والتوصيات الواردة.

انتقل المجلس إلى مناقشة المجموعة الثانية والثالثة والجهات هي: معهد الابحاث، الصندوق الكويتي للتنمية العربية، بلدية الكويت، بيت الزكاة، هيئة الشراكة بين القطاعين والخاص، الهيئة العامة للصناعة، هيئة أسواق المال، مؤسسة الموانئ الكويتية، بنك الائتمان الكويتي.

– وتم الاتفاق على تخصيص ساعة لمناقشة الجهات و3 دقائق لكل متحدث.

– علي الدقباسي: الكلام واحد انتقاد الصرف والمخالفات وانتقاد من كل الجهات الرقابية على أوجه الصرف لكن لم يطرح حلولا كما لدينا فساد ومشاكل ولكن لدينا جنود مجهولون يقومون بواجبهم على أكمل وجه، نريد مصلحة الكويت، والحل إعادة الهيكلة فيما يتعلق بضرورة وجود الهيئات من الأساس، وقد آن الأوان لنسف الطرق التقليدية ووقف حنفيات الهدر.

– شعيب المويزري: ميزانية الجهات بها مخالفات عديدة ومستمرة وهناك عدم حرص من المسؤولين على الأموال العامة، معهد الأبحاث ما يقارب 114 مليونا مصاريفه ولكن على ماذا؟، ولا توجد نتيجة عمل بعد أن كان جهة لامعة وتستعين به جهات الدولة وكذلك بعض الدولة الشقيقة وأصبحت هذه المؤسسة طاردة للكفاءات العالية.

– صفاء الهاشم: بشأن ميزانية بيت الزكاة التي لم نوافق عليها اللجنة، فرغم الدعم غير العادي من الدولة لبيت الزكاة، إلا أنه هناك عدم جدية في تسوية الملاحظات البالغة 24 ملاحظة و89 مخالفة مالية، ونستغرب مباشرة بيت الزكاة انشطة اقتصادية وأين دعم الدولة؟ وأين أموال كافل اليتيم؟

– أسامة الشاهين: بشأن معهد الأبحاث العلمية نؤكد على ضرورة استحداث وزارة بحث علمي او ضم البحث العلمي إلى وزارة التعليم العالي، ورغم تقديرنا للكفاءات في المعهد إلا أن حجم الإنجاز لا ينسجم مع حجم الأعمال المطلوبة، وهناك تأخر في إنجاز المشروعات.

– خليل الصالح: سبق أن تكلمنا عن مخالفات معهد الأبحاث التي ما زالت موجودة ويرجع ذلك إلى سوق الإدارة ومجلس الأمناء هو من يقود هذا المعهد، ونستغرب أين معهد الأبحاث من الأزمات التي تطرأ؟ ،وهناك أخطاء وصراع على المناصب وإذا لم يعطينا هذا المعهد خدمة للكويت قليتم إلغائه.

– صفاء الهاشم: كيف نناقش ميزانية معهد الأبحاث والمسؤولين غير موجودين، ومسؤولة معهد الأبحاث قالت لي إن الوزير قال لنا اسكتوا.

– عمر الطبطبائي: نتمنى أن يحذو كل وزير حذو وزير البلدية ويعرض إجراءاته تجاه ملاحظات ديوان المحاسبة، وإقرار بعض هذه الميزانيات جريمة بحق المال العام ونتنظر إجراءات الحكومة بشأن هيئة أسواق المال.

– صالح عاشور: الملاحظات متكررة في جميع الجهات التي نناقش ميزانيتها وهناك عدم جدية حكومية في تسوية هذه الملاحظات ويتساءلون لماذا لا نوافقون على الميزانيات ونؤكد اننا نحتاج انتفاضة نيابية لتعليق هذه الميزانيات حتى نسمع تعهد واضح من الوزراء بتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة.

– رياض العدساني: في حال

حديث حكومي - نيابي

الحميضي متحدثا أثناء عرض ميزانية «التأمينات»